٨٠٪ من المصريين رفضوا الدستور

صحيح أن مصر ليست بلدا لحروب أهلية، هكذا خلقها الله، وهكذا تكونت تاريخيا، وهى بلد عصى جدا على أى انقسام أو انفصال جغرافى، لكن الانقسام السياسى فيها لا يبدو مرشحا لالتئام قريب، فثمة مخاض سياسى واجتماعى عنيف، وثمة ثورة عظمى تتوالى موجاتها، ولم تصل بعد إلى مشهد ختام صالح للاستقرار، وحديث البعض عن «إقرار دستور» مجرد حبر يجف بسرعة على ورق دشت.

وباليقين، فإن الدستور الجديد ـ المدعى بإقراره ـ لا يليق ببلد عظيم كمصر، فوق أن الحديث عن إقراره بصفة شرعية زعم مشكوك فى أمره، فقد جرى استفتاء على الدستور، وجرى إعلان نتائج، وبادر «الرئيس» مرسى إلى إعلان بدء العمل بالدستور، بينما أعلنت المعارضة الديمقراطية عن استمرار المعركة من أجل إسقاطه، ولا تزال عشرات الدعاوى القضائية منظورة، كما لا يزال الجدل متصلا، واعتصامات الشارع متجددة، والقلق الاجتماعى تتدافع مظاهره، تماما كما لايزال الخلاف متفاقما حول شرعية وجود مرسى فى قصر الرئاسة، وحول شرعية عملية إقرار الدستور.

قد يقول البعض إن القصة انتهى أمرها، وأن نتائج الاستفتاء أعطت مؤيديه نسبة ثلاثة وستين بالمائة وتزيد، وهذه قراءة خادعة، فبصرف النظر عن التزوير والخروقات الانتخابية الواسعة، فإن نسبة التأييد المذكورة لا تعنى شرعية إقرار الدستور، ويلزم أن نتأمل النتائج فى سياق أوسع، فعدد الناخبين المسجلين فى مصر يصل إلى ٥٢ مليونا، وعدد المشاركين فى الاستفتاء أقل من ١٢ مليونًا، أى أن نسبة المشاركة فى الاستفتاء تزيد قليلا على ثلاثين بالمائة، أى أقل من نسبة الثلث،

وهذه أقل نسبة تصويت انتخابى بعد الثورة المصرية الأخيرة، وباستثناء وحيد هو فضيحة انتخاب مجلس الشورى بسبعة فى المائة من الناخبين، فقد وصلت النسبة فى استفتاء ١٩ مارس ٢٠١١ إلى الأربعين بالمائة، ووصلت فى انتخابات مجلس الشعب إلى ستين بالمائة، ووصلت فى انتخابات الرئاسة إلى ستة وأربعين بالمائة، ثم تراجعت فى الاستفتاء الأخير إلى حاجز الثلاثين بالمائة، وهو ما يعنى أن نسبة المقاطعين قاربت السبعين بالمائة، والمغزى ظاهر، فقد أدارت أغلبية الناخبين ظهرها لحكاية الدستور، وعبرت بالمقاطعة الواسعة عن تشاؤمها وإحباطها.

نسبة المقاطعة العالية جدا تبدو ملفتة، وتكشف عوار التعميمات الإعلامية عن الإقبال الزائد والكاسح، وعن طوابير التصويت الممتدة أحيانا إلى كيلومترات، وإن كانت ملاحظة الطوابير فى حد ذاتها صحيحة، وهى لا تعود إلى إقبال استثنائى على التصويت، وبقدر ما تعود إلى هرج ومرج صاحب عملية تنظيم الاستفتاء، وبسبب مقاطعة أغلبية القضاة للإشراف على الانتخابات، وهو ما أدى إلى تجميع أعداد كبيرة من اللجان فى مكان واحد، ومن ثم بدت صور الطوابير خادعة، فهى تعكس زحاما مختلقا لا إقبالًا زائدًا، والأرقام الرسمية ذاتها تكذب دعوى الإقبال الزائد، وقد اعتمدنا عليها فى السطور أعلاه، ثم إنها - أى الأرقام الرسمية - تكشف الأثر الفادح للخروقات الانتخابية، فقد أحالت اللجنة الرسمية المشرفة على الانتخابات آلاف البلاغات إلى النيابة العامة، وكشفت الأرقام الرسمية ذاتها وجود ٣٠٣ آلاف صوت باطل، وهى أصوات أبطلها أصحابها فى صورة مقاطعة نشيطة ورفض أكيد، وهذه نسبة كبيرة جدا قياسا إلى إجمالى المشاركين فى التصويت، أضف إليها عدد المصوتين الرافضين للدستور الجديد، وعددهم - طبقا للأرقام الرسمية - يزيد كثيرا على ستة ملايين صوت، وهذه أكبر نسبة رفض فى تاريخ الاستفتاءات المصرية بإطلاق العصور،

والمحصلة: أن نسبة القبول بالدستور الجديد تزيد قليلا على ستين بالمائة من المشاركين بالتصويت، أى أنهم أقل من ثلثى المصوتين فعلا، وأقل من عشرين بالمائة من إجمالى الناخبين المقيدين، وهو ما يؤكد أن النتائج المعلنة على عوارها تعنى رفض الدستور لا اقراره، فقد رفضته وامتنعت عن التصويت له نسبة ثمانين بالمائة من هيئة الناخبين المصريين، وهذه نقطة قانونية بالغة الأهمية، فلا يوجد فى القوانين المصرية تحديد معين لنصاب الفوز فى الاستفتاءات عموما، لا فى قوانين الانتخابات، ولا فى قانون مباشرة الحقوق السياسية، لكن الاستفتاء الأخير بالذات بدا محكوما بنص غاية فى الأهمية، وافق عليه المصريون فى استفتاء ١٩ مارس ٢٠١١، وبنسبة قاربت الثمانين بالمائة، وتضمنه الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١١، وهو الإعلان الذى دارت على أساسه انتخابات البرلمان والرئاسة، وظل ساريا حتى تاريخ الانتهاء من الاستفتاء على الدستور الجديد، فقد جاء نص المادة ٦٠ من الإعلان المذكور على النحو التالى «..ويعمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه فى الاستفتاء»، أى أن النصاب المطلوب هو «موافقة الشعب»، وبدون أدنى إشارة إلى مشاركين أو مقاطعين، وبدون تحديد لنصاب أقل، فلم يقل - مثلا - إن موافقة نسبة الثلثين من المشاركين تكفى، والنتائج الرسمية تؤكد أن الموافقين أقل من ثلثى المشاركين بالتصويت، فما بالك بالنصاب الذى توحى به عبارة «موافقة الشعب»، أى موافقة هيئة الناخبين، وأقل نصاب مفترض لها أن يصوت نصف الناخبين بالموافقة، أى أن يوافق على الدستور ٢٦ مليون ناخب، بينما المشاركون جميعا ـــ بمن وافق ومن رفض ـــ أقل بعشرة ملايين عن الحد الأدنى المفترض لنصاب الموافقة، وهو ما يشير إلى بطلان عملية الاستفتاء بكاملها، وإلى انعدام أبسط معانى شرعية إقرار الدستور الجديد.

وقد يقول لك أحدهم: إن دساتير فى دول أخرى، أو أن تعديلات دستورية

جرى إقرارها بنسب تصويت شعبى أقل مما جرى فى مصر مؤخرا، وهذه كلمة حق يراد بها الباطل، والسبب ظاهر، فالفارق كبير جدا بين دساتير تتغير فى نظم ديمقراطية مستقرة، أو أن تجرى تعديلات ما على دساتيرها الأصلية، وهذه حالات قد تقبل فيها أغلبية النصف زائد واحد بين المشاركين بالتصويت، وتختلف تماما عن دستور مصر الجديدة، والذى يفترض أنه دستور تأسيسى لنظام جديد بعد ثورة عظمى، وهو ما يستدعى توافقا وطنيا جامعا، لم يتوافر الحد الأدنى منه فى عملية إعداد الدستور، ولا توافر الحد المرضى منه فى التصويت الشعبى، ويكفى أن تعلم أن دساتير مصر - بما فيها الدستور الجديد - تشترط موافقة الثلثين فى البرلمان على تعديل مادة واحدة فى الدستور، فما بالك بدستور كامل، فشل مروجوه فى ضمان نسبة الثلثين لتأييده من بين ثلث من لهم حق التصويت، ومع ذلك يعلن محمد مرسى - الرئيس الافتراضى - عن إقراره بنسبة لا تكفى لتمرير قانون مرور.(!)

"صوت الأمة " فى ٣١ من ديسمبر ٢٠١٢